

ورقة عمل بعنوان

"المواطنة والمشاركة عبر المجتمعات الافتراضية"

إعداد/

أ.د/ زينب معوض الباهي

أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

٢٠١٤ - ٢٠١٥

"المواطنة والمشاركة عبر المجتمعات الافتراضية"

المواطنة والمشاركة عبر المجتمع الافتراضي

لقد أصبحت المواطنة الآن من المفاهيم التي تفرض نفسها بقوة على الساحة السياسية والاجتماعية وكذلك عبر تناول قضايا التنمية البشرية. والمواطنة بأبسط معانيها هي علاقة الفرد بالدولة بما تفرضه هذه العلاقة من حقوق وواجبات.

وينظر للمواطنة على أنها "مجموعة من القيم الإنسانية والمعايير الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي تمكن الفرد من الاندماج في مجتمعه والتفاعل معه إيجابياً والمشاركة في جميع قضاياها". وينظر للمواطنة بصورة أوسع من مجرد الانتماء للوطن لتصبح انتماءً لقارة أو مدينة أو عالم أو حتى انتماء الجنس البشري والتعايش والتسامح والاختلاف والمشاركة والتفاعل.

وترتبط المواطنة بمجموعة من الحقوق منها الحقوق المدنية والسياسية. المتمثلة في على سبيل المثال في حرية التفكير والاعتقاد وحرية الرأي والتعبير، الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في الحق في الضمانات الاجتماعية والحق في العمل والحماية ضد البطالة.

وتعتبر المشاركة حقاً في حد ذاتها ترتبط ارتباطاً مباشراً بقيم وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان.

ورغم أن قيم ثقافة المواطنة تقوم على ضرورة مراعاة واحترام حقوق الفرد إلا أن تحقيقها لا يتم إلا من خلال المشاركة في الحياة العامة.

وتأخذ المشاركة صوراً عديدة إما المشاركة بالجهد أو المال أو الرأي. وتعتبر المساهمة بالرأي من أهم أشكال مساهمات الناس في صنع التغييرات الهامة داخل المجتمع. فقد كانت مساهمات الناس تتم عن طريق تكوين تنظيمات أو جمعيات تعمل على تحقيق أهدافهم من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها بهذه المؤسسات. أما المشاركة الآن فقد اتخذت شكلاً مغايراً تماماً لما كان معروف سابقاً فلم يقتصر على علاقات الوجه بالوجه ولكن تحولت إلى علاقات غير مباشرة عن طريق الفضاء الخارجي فيما يعرف بالمشاركة عبر المجتمع الافتراضي حيث تتحول المشاركة من المجال العام الواقعي إلى مجالاً جديداً هو المجال العام الافتراضي Virtual Public Sphere وفي هذا المجال يتم التبادل المجاني للأفكار والآراء بين المشاركين في هذا الفضاء.

وهذا ما نحاول تناوله في هذه الورقة بمناقشة مدى مساهمة المجتمعات الافتراضية في تدعيم المشاركة أم قد تكون عائقاً لها وهل كلما زادت مشاركة الأفراد كلما زاد انتمائهم؟ أم أن هناك فجوة كبيرة بين رواد المجتمعات الافتراضية ومجتمعاتهم وبالتالي تتلاشى الهوية الوطنية لهم ومن ثم تنعدم قيم المواطنه لديهم.

وللأجابة على ذلك سوف نتناول هذه الورقة في المحاور التالية:

المحور الأول: المواطنه "المفهوم، الأبعاد، المكونات"

المحور الثاني: المشاركة عبر المجتمعات الافتراضية "المفهوم، السمات".

المحور الثالث: آليات تفعيل المواطنه عبر المجتمعات الافتراضية.

المحور الأول: المواطنه "المفهوم، الأبعاد، المكونات":

١- مفهوم المواطنه:

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت المواطنه بتعدد الرؤى الاجتماعية والسياسية. فهناك من ينظر إليها باعتبارها حق قانوني للأفراد. بينما يراها آخرون بأنها مجموعة من الحقوق والواجبات وفيما يلي استعراض لبعض هذه المفاهيم.

يعرف "تيرنير" "B. Turner" المواطنه بأنها "الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية وهي هوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع، بحيث يكون للفرد شخصية قانونية، تمنحه حقوقاً معينة وتفرض عليه واجبات معينة في إطار ثقافة مدنية، أي في إطار منظومة من القيم يقرها الأفراد بوصفها فضائل مدنية". (١ : ١)

كذلك تعرف المواطنه بأنها "مجموع القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي تمكن الفرد من الانخراط في مجتمعه والتفاعل معه إيجابياً والمشاركة في إدارة شؤونه وهو ما يجعل المواطن "الفرد" متفاعلاً مع محيطه" (٢ : ٧)

أيضاً تعرفها دائرة المعارف البريطانية على أنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها" وتؤكد أيضاً أنها تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتختتم المفهوم بأنه عموماً يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة" (٣ : ٦)

كما تعرف المواطنه بأنها "مجموعة من الممارسات القانونية والاقتصادية والثقافية التي تُحدد للفرد كعضو في المجتمع" وهذا التعريف يوضح كيف يكون للأفراد في المجتمع فرص متميزة ليصبحوا أعضاء أكفاء في المجتمع. (٤ : ١)

في حين يشير البعض إلى المواطنة على أنها "مجموعة الحقوق التي تمارس في علاقة عمودية بين الدولة والفرد ولا يندرج هذا على الفرد داخل الدولة فقط بل من خلال الممارسات السياسية الاجتماعية لهذا الفرد خارج الدولة". (٥ : ٥)

وينظر البعض للمواطنة على أنها "العلاقة التي تنشأ بين الفرد والدولة والتي تظهر في شكل متبادل بين حقوق هؤلاء الأفراد لدى الدولة وكذا واجبات هؤلاء الأفراد نحو الدولة، ومن ثم فإن هذا يعطي مؤشرات بأن تتضمن المواطنة وتعتمد بشكل أساسي على التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والاستحقاقات الاجتماعية مما يولد لدى الفرد الشعور بالانتماء والولاء لهذا المجتمع". (٦ : ١)

ويتناول آخرون المواطنة بأنها "المساواة في الحقوق الأساسية لعضوية المجتمع". (٧ : ٤٦٥) وبهذا فقد تناول هذا المفهوم المواطنة لتشمل ثلاث تصنيفات:

- المواطنة المدنية مثل الحق في العدالة القانونية.
- المواطنة السياسية مثل حق التصويت.
- المواطنة الاجتماعية مثل الحق في الرفاهية والأمن الاجتماعي.

٢- أبعاد المواطنة:

لمفهوم المواطنة أبعاد متعددة ومتكاملة تتربط معاً فهناك من يقسم هذه الأبعاد إلى: (٨ : ١)

١. بعد ثقافي حضاري: يعني بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتهميط.
٢. بعد اقتصادي اجتماعي: يستهدف اشباع الحاجات المادية الأساسية للمواطنين ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.
٣. بعد قانوني: يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استناداً إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

كذلك فقد تناولت وجهة نظر أخرى أبعاد المواطنة في الأبعاد التالية (٩ : ٦٤)

- ١- البعد المعرفي الثقافي: حيث تعتبر المعرفة عنصراً هاماً في توعية المواطن الذي تسعى إليه مؤسسات الدولة، والمعرفة هنا وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءته التي يحتاجها.
- ٢- البعد المهاري: ويقصد به المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات.
- ٣- البعد الاجتماعي: ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم.
- ٤- البعد الانتمائي أو البعد الوطني: ويقصد به غرس انتماء التلاميذ لتقافتهم ولمجتمعهم ولوطنهم.

٥- البعد الديني أو القيمي: مثل العدالة والمساواة والتسامح والحرية لمجتمعهم ولوطنهم.

٦- البعد المكاني: وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن أو البيئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف.

٣- مكونات المواطنة:-

للمواطنة مكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي:

(أ) الحقوق: للمواطنين مجموعة من الحقوق لا بد أن توفرها الدولة باعتبارها واجبات للدولة تجاه الأفراد وتنقسم هذه الحقوق إلى: (١٠: ١٤٢ - ١٤٣)

- الحقوق المدنية أو السياسية:

ومن أمثلة الحقوق المدنية والسياسية المقدره للأفراد عموماً سواء بموجب التشريعات الوطنية أو وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ما يلي:

- الحق في حماية الحرية الشخصية
- الحق في ممارسة الحياة المدنية.
- حرية الاجتماع وحرية التجمع.
- الحق في الاعتراف لكل فرد بالشخصية القانونية.
- الحق في الحماية القضائية
- الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.
- الحق في تولي الوظائف العامة
- الحق في الحياة وفي السلامة والأمن
- حرية الرأي والتعبير.
- الحق في احترام الحياة الخاصة.
- الحق في التنقل واختيار مكان الإقامة.
- الحق في الجنسية.
- تحريم التعذيب.

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

هذه الحقوق في مجملها هي التي تخول للأفراد الحق في الحصول على أو اقتضاء خدمة أساسية من الدولة باعتبارها الجماعة السياسية التي يعيشون في كنفها وهذه الحقوق لا يكفي لممارستها إصدار القواعد القانونية دائماً وإنما لا بد من العمل الإيجابي لإشباع الحاجات الأساسية التي تستهدفها هذه الحقوق ومن أمثلتها:

- الحق في العمل
- الحق في السكن.
- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في التعليم.
- الحق في الرعاية الصحية.
- تحريم التمييز لأي سبب.

(ب) الواجبات:

هي المقابل للحقوق التي يتمتع بها المواطنون داخل الدولة وهي ألتزام قد يكون ذا طبيعة قانونية أو أخلاقية.

والواجبات في حقيقتها هي الحقوق عندما تطرح من زاوية علاقة المواطنين فيما بينهم. فالمواطن له حق احترام حياته الخاصة ومن الواجب عليه احترام الحياة الخاصة للآخرين. كما أنه مطالب باحترام حرية الآخرين. وباعتبار كل حق يقابله واجب فمثلاً حق الفرد في الحرية مثلاً تترتب عنه واجبات منها: واجب حماية الآخرين والدفاع عنها واحترام القانون، واجب احترام الآخرين، واجب احترام الأماكن العامة.

(ج) المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من المسؤولية بصفة عامة وهي ضرورية لصالح المجتمع. فالفرد المسئول اجتماعياً هو فرد يؤدي أدواره كما هو محدد له. كما أنه على دراية بشئون مجتمعه فهو يشارك بفاعلية في كل قضايا المجتمع سواء طلب منه أو لم يطلب فهو يدرك جيداً دوره ومسئوليته في ارتباطها بمسئوليات الآخرين. فيتعامل معهم ويحترمهم ويشاركهم للحفاظ على صورة الجماعة.

وتعددت تعريفات المسؤولية الاجتماعية تبعاً لاختلاف وجهات النظر فيها وكذلك لاختلاف التخصصات في تعريفها فهناك من يعرفها بأنها "واجب كل فرد في العمل على فهم الصالح العام أو العمل تبعاً لذلك وشعور الفرد بواجبه نحو المساهمة في الأعمال المتصلة بالفرد والمجتمع". (١١ : ١٤)

أما "حامد زهران" فيعرفها بأنها "مسئولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة وأمام الله. وهو الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به". (١٢ : ٢٢٩)

كذلك تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "اهتمام الفرد بالقضايا الاجتماعية المحيطة به ويتمثل هذا الاهتمام في المشاركة المجتمعية مع الالتزام بالقواعد واللوائح التي يحددها المجتمع". (١٣ : ٣)

كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها "الارتباط بين الحقوق والواجبات فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم في إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم". (١٤ : ٣٢٥)

أما "دائرة معارف الرعاية الاجتماعية N.A.S.W" فتعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "أحد القيم التي تُكون البناء القيمي الذي يمثل فلسفة الخدمة الاجتماعية والتي تشير إلى مسؤولية الإنسان عن رعاية أخيه الإنسان والحفاظ عليه". (١٥ : ٢٦)

وتتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاث عناصر هي (١٦ : ١٨-٢١)

(أ) الاهتمام:-

ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد صغيرة أم كبيرة ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها والخوف من أن تصاب بأي عمل أو ظرف يؤدي إلى أضعافها وتفككها.

(ب) الفهم:-

وينقسم في شقين الأول فهم الفرد للجماعة أي فهمه لظروفها وللعوامل والقوى المؤثرة عليها. أما الشق الثاني فهو فهم الفرد للمغذى الاجتماعي لأفعاله. أي إدراك الفرد لآثار أفعاله وتصرفاته على الجماعة أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر منه.

(ج) المشاركة:-

والمقصود بالمشاركة بصفة عامة اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة على حل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها والمحافظة على استمرارها.

٤- سمات المواطنة في المجتمعات الافتراضية:

يشكل المجتمع الافتراضي نمط جديد من أنماط المواطنة التي تختلف في شكلها ومحتواها على المواطنة المعروفة في ارتباط الشخص بالوطن لتأخذ شكلاً آخر تتضح سماته فيما يلي:(١٧: ٢٥ - ٢٧)

(أ) المواطنة الافتراضية خارجة عن حدود الدولة القومية: لقد اتاح الانترنت الفرصة لجماعته بالتفاعل والتواصل خارج حدود الدولة. ليظهر ما يسمى بالمواطن العالمي الذي تتجاوز انتماءاته حدود الدولة القومية.

والمواطنة العالمية تختزل دور الحكومة في مجرد دور يتمثل في إزالة المعوقات أمام المؤسسات والأفراد والشركات مما ينعكس على قيم المواطنة. فلم تعد المواطنة لها حدود ولكنها باتت تخرج تدريجياً من نطاق الدولة القومية للتطرق للسياق العالمي. ومن ثم فإن المواطنة الواقعية في طريقها إلى الاندثار. فبينما المواطنة الافتراضية في طريقها إلى التشكيل عبر آليات العولمة والتفاعلات العالمية التي وفرها الانترنت.

(ب) المواطنة الافتراضية نخوية النشأة: ثمة سمة بها المواطنة الافتراضية الجديدة ذات طابع نخوي،

فالإنترنت ساهم في تشكيل وعي الفئات الاجتماعية التي تتفاعل بداخلها تلك الجماعات التي نجحت في تطوير وعي خاص بها، وهو الوعي الذي تجاوز حدود الدولة القومية في إطار ما يمكن تسميته بالوعي الكوني، فالثقافة التي تجمع بين الأفراد الذين يتفاعلون عبر شبكة المعلومات تمثل مجموعة متكاملة من الثقافات النوعية على الصعيد الثقافي. وهذا النمط الثقافي الجديد إطار ثقافي خاص يجمع بين المنخرطين في التفاعلات الافتراضية. وليست هذه الثقافة ذات طابع تجانسي واحد ولكنها تجميعية ثقافية من هويات وقوميات مختلفة. وأن التمتع بحقوق المواطنة الافتراضية يتطلب قدرًا من

الثقافة والقدرة والتعليم، خاصة وأنها تتعامل في معظمها مع منتجات ثقافية بالأساس. لذلك فهي نخوية النشأة والتكوين.

(ج) **المواطنة الافتراضية لا مركزية:** ليس هناك فاعل مركزي في إطار منظومة المجتمع الافتراضي الجديد، إذ أن المواطنة القومية لها طابع مركزي يتحكم في توزيع الفرص وتحقيق محددات المواطنة. إلا أن المواطنة في الواقع الافتراضي لا يتحكم فيها مركز واحد، ولكن تتبادل فيها المراكز وذلك وفق لمقتضيات الاهتمامات ودائرة التفاعل، فهي مواطنة بلا وطن.

المحور الثاني: المشاركة عبر المجتمع الافتراضي:

١ - مفهوم المشاركة:-

اكتسب مفهوم المشاركة الكثير من المعاني وظهرت له أشكال متعددة عند ممارسته لا تقتصر على المشاركة السياسية للأفراد فيما يتعلق بأمر الدولة والحكومة. بل تزايدت أهمية النظر للمشاركة على أنها حق للمواطنين. فبدلاً من النظر إلى المستفيدين كمستهلكين للخدمات تحولت المشاركة إلى التمكين باعتبارها إعادة لتوزيع القوة وتمكين الناس من تحقيق أكبر قدر من التحكم في حياتهم.

المشاركة هي حق أساسي لكل مواطن داخل المجتمع. وهي واحدة من المبادئ الأساسية التوجيهية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم تأكيده في العديد من الاتفاقيات والإعلانات الأخرى من خلال نشاط المشاركة. وذلك بهدف تمكين الشباب للعب دور حيوي في تنمية مجتمعاتهم وذلك عن طريق مساعدتهم على اكتساب المهارات الحياتية الأساسية وتطوير المعرفة بحقوق الإنسان والمواطنة وتعزيز العمل المجتمعي الإيجابي (١٨ : ١).

ولم تعد المشاركة مبادرات تنظمها الدولة ولكن تحولت إلى مبادرات يبدئها مجموعة من المواطنين. هؤلاء المواطنين يتجمعون معاً تحت تنظيم واحد. هذا التنظيم قد يكون كائن قائماً على أرض الواقع مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية. وقد تكون تنظيمياً ولكن ليس على أرض الواقع مثال ذلك المجتمعات الافتراضية فيما يسمى "بالمشاركة الافتراضية".

ويرى "هاوارد رينجولد" "Howard Rhingold" أن المجتمع الافتراضي هو تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الإلكتروني. يتبادلون المعارف فيما بينهم ويكونون صدقات يجمع بينهم اهتمام مشترك يحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع ولكن ليس عن قرب ولكن عبر شبكة المعلومات الدولية. (١٩ : ٨)

كما يرى البعض أن علاقات أعضاء المجتمعات الافتراضية يصعب تفسيرها في ضوء ما هو اجتماعي على المستوى التقليدي وما هو قومي على مستوى الدولة. حيث تحولت كلمة مجمع في التفاعلات الرمزية إلى مجتمع افتراضي ينشأ هذا المجتمع في تحرر من علاقات المكان. وهنا يظهر مصطلح المشاركة.

٢- سمات المشاركة الافتراضية:

المشاركة الافتراضية يمكن تصورها من خلال السمات التالية:

١. المعرفة (أو المشاركة المعرفية):

تعتبر المعرفة السمة الأساسية للمشاركة ليس فقط في الواقع ولكن عبر الانترنت أيضاً خاصة وأن المجتمع الافتراضي يقوم بالدرجة الأولى على المعرفة. فلا مشاركة بدون معرفة.

٢. الفعل:

يعتبر الفعل هو النسق الثاني المكمل للمعرفة. فلا فعل بدون معرفة. فالمعرفة لا يترتب عليها مشاركة إلا بالفعل، والفعل يقصد به كل الأنشطة التي يقوم بها الأفراد المتواصلون معاً على شبكة الانترنت.

٣. التفاعل:

يقصد بالتفاعل تبادل المعارف والمعلومات والبيانات ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية وطرح وجهات النظر المختلفة. ويتم هذا التفاعل بين المجموعات المتواصلة عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو بين الأفراد وبعضهم البعض.

وإذا كانت المواطنة عبارة عن مكانه قانونية تُبنى على مجموعة حقوق والتزامات. وإن المشاركة عمليات وأفعال وممارسات وعليه يمكن القول أن المواطنة كبنية عبارة عن ممارسات يعاد انتاجها من خلال المشاركة والعكس بالعكس.

٣- المشاركة الافتراضية والمواطنة:

بأنها مشاركة تتم عبر البناء الشبكي والذي يتمثل في مجموعة من الحزم الاجتماعية التي تتمثل في الأفراد أو الجماعات أو كيانات مثل الشركات والمؤسسات. ويمثل البناء الشبكي الرابط بين الأفراد والمجموعات. (٢٠: ٥٢)

وذلك فإن المشاركة في السياق الافتراضي هي تفاعل بين الأفراد أو المجموعات يتم من خلال وسيط هو الانترنت وعبر المجال العام الافتراضي لمناقشة قضايا ذات طابع شخصي أو اجتماعي يترتب عليه منفعة للأفراد أو الجماعات. وتعتبر العوالم الافتراضية نقطة انطلاق متميزة لتحقيق المشاركة الاجتماعية وذلك من خلال مشاركة أعضائها بالخبرات والمهارات ووجهات النظر والمعارف وتوفير وسائل الاتصال الحديثة لتدعيم المشاركة (٢١: ٢).

وإذا كانت المواطنة عبارة عن مكانه قانونية تُبنى على مجموعة حقوق والتزامات. وإن المشاركة عمليات وأفعال وممارسات وعليه يمكن القول أن المواطنة كبنية عبارة عن ممارسات يعاد انتاجها من خلال المشاركة والعكس بالعكس.

ويؤكد "هابرماس" أن تطوير مجال عام مستقل خارج إطار الدولة يعتبر بمثابة شرط مسبق لمشاركة المواطن والتي لا تخدم في اضعاف الشرعية على النظام السياسي القائم فحسب بل أيضاً في إدراك أن المجال العام كموقع خُطط له لا يقل أهمية عن الشبكة المنتشرة بين المؤسسات التي تقدم مجالات للعامه ليعبروا عن أصواتهم ويتقاسموا الرأي ويتحاوروا ويتواصلوا إلى موقف مشترك من خلال النقاش ويعتقد "هابرماس" أن الأفراد يصبحون جزء من تجمع سياسي أوسع من خلال عمليات مثل التشاور التي أصبحت في حد ذاتها وسائل لتحقيق المواطنة الفعالة. (٢٢: ٦٣ - ٦٤)

يركز مدخل المشاركة على دور المواطنين في التعبير عن مطالبهم والدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة من أجل أداء أفضل لأنه يمكن من خلال هذه المشاركة للمستفيدين من الخدمة أن يشكلوا السياسة الاجتماعية ليس باعتبارهم مستفيدين أو مستهلكين بمرامج محددة وإنما باعتبارهم مواطنين يمارسون حقوقهم في العمل والنشاط وتوصيل صورتهم ومشاركتهم.

توالت التحاولات على مفهوم المواطنة وظهر بشكل أقل اعتمادية على الدولة وأكثر توجهاً نحو الفاعل وأصبح بلوغ حقوق المواطنة يتوقف على نشاط وممارسات المواطنين أنفسهم وحقهم في المشاركة. وتأكدت فكرة المواطن المرتبط بمجتمعه والمنتمي لبلده. بل اعتبرت المواطنة مجموعة من صور الانتماء المتباينة في ضوء الخبرات التي يعايشها المواطن في أماكن ولحظات متباينة- كما اتسع مفهوم المواطنة ليأخذ مضموناً مدنياً يستند إلى عمليات التشاور والعمل والمسئولية، ونُظر لمواطنه باعتبارها ممارسة وليست أمر معطى وأن يتمتع المواطن بكافة حقوقه من أجل العمل والتأثير والمشاركة السياسية والاجتماعية.

المحور الثالث: آليات تفعيل المواطنة عبر المجتمعات الافتراضية:

يرى البعض أن هناك قصور في شعور أعضاء المجتمعات الافتراضية بالمواطنة والانتماء والولاء لمجتمعاتهم خاصة وأنهم يروا أن هؤلاء الأفراد قد تركوا مجتمعاتهم الحقيقية وارتبطوا بالفضاء الخارجي لينشأوا علاقات قد تبتعد عن أرض الواقع ولذا فإنه عن تناول هذه القضية لابد من التطرق إلى قضيتين أساسيتين مرتبطتين ارتباطاً مباشراً بالمواطنة بما قد نعتبره تحديات للمواطنة في المجتمعات الافتراضية:

التحدي الأول: أزمة الهوية:-

فالمشاركون في المجتمعات الافتراضية غالباً ما يخفون هويتهم الحقيقية باستثناء القلة منهم وبالتالي فالعلاقات الاجتماعية الافتراضية في معظمها علاقات خفية مجهولة الهوية فلا يستطيع الداخل في هذه العلاقات أن يحدد من يتحدث ومن ثم فإن هذا يمثل التحدي الأول لتعميق فكرة المواطنة.

التحدي الثاني: أزمة الولاء والانتماء:-

من أهم قيم المواطنة قيمة الولاء والانتماء والتي تتلشى في المجتمع الافتراضي. حيث تخطي الانتماء بالمجتمع المحلي والقومي للمجتمع العالمي. فكلما اختفت الهوية كلما قل الشعور بالانتماء.

ويدرك المتابعون لمستخدمي الانترنت أن هناك تزايد على تلك الاستخدامات وبما فيها من مشاركات عبر المجتمع الافتراضي ما بين الإيجابية والسلبية. فالإيجابية تتمثل في تبادل المعلومات والأفكار واستثمار المعلومات على نحو تحقيق فوائد للمشاركين قد تكون فردية أو جماعية.

أما المشاركات السلبية فتتمثل في أعمال العنف والتحريرض عليه واستخدام مواقع التواصل للترويج لأفكار هدامة قد تتعرض مع قيم وثقافة المجتمع المصري بصفة خاصة والمجتمعات العربية بصفة عامة ولذا فإن الأمر يتطلب وضع آليات مرتبطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية المنوط بها تنشئة وتهيئة الأبناء للتعامل مع كل متغيرات العصر الحديث.

وتتمثل أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يمكنها أن تلعب دورًا في دعم قيم المشاركة فيما يلي:

١ - الأسرة:

للأسرة دور كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية فهي البيئة الأولى التي يولد وينشأ فيها الفرد وتبنى قيمها أو مبادئها. ولكن هذا قد تغير الآن مع انتشار المستحدثات التكنولوجية الحديثة التي زادت من تباعد أفراد الأسرة وتفككها وخاصة مع اندماج الأبناء في التفاعلات الافتراضية عبر شبكات الانترنت. ويبرز هذا التفكك بسبب التباعد المعرفي والفكري بين الآباء والأبناء وعدم وجود قاعدة مشتركة للحوار والتفاهم. ولذا على الأسرة محاولة تقليل الفجوة المعرفية بينها وبين الأبناء ومتابعة الأبناء أثناء تفاعلاتهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك بالمناقشة والحوار وتبادل الآراء معهم ومحاولة اقناعهم بأهمية تحري الدقة في هذه العلاقات.

٢ - المؤسسات التعليمية:

تمثل المؤسسات التعليمية المصدر الثاني من مصادر التنشئة الاجتماعية للأبناء. ويقع عليها عبء يماثل العبء الملقى على الأسرة. ولذا فإن عليها دورًا كبير في توجيه التلاميذ والطلاب وغرس القيم الإيجابية وتدعيم الولاء والانتماء للوطن لذا فلا بد من أن يعمل القائمين على العملية التعليمية باستثمار التقنية الحديثة من أجهزة الحاسب الآلي لتدريب الطلاب عليها ليس فقط ولكن لتزويدهم بالمعلومات اللازمة للتعامل معها بطريقة موضوعية وكذلك لتدريبهم على كيفية التعامل مع الواقع الافتراضي بشكل سليم. كما يمكن إعطاء الطلاب الفرصة للتفاعل معًا عبر الانترنت تحت توجيه وإشراف أعضاء هيئة التدريس وكذا تدعيم العلاقة بين المدرسة والأسرة.

٣ - وسائل الاعلام:

تمثل وسائل الإعلام الآداة السحرية التي تجذب جميع أفراد المجتمع كبارًا وشبابًا وأطفالًا. فلا يخلو منزل الآن من أكثر من وسيلة اعلامية. ومن ثم فإنه لا بد من ترشيد استخدام هذه الوسائل وتحديد رقابة على ما تبثه من أفلام ومسلسلات تحظى على استخدام المجتمعات الافتراضية بطريقة سليمة.

٤- دور الدولة (الحكومة):

لا بد أن تحاول الحكومات إيجاد بيئة تفاعل مشتركة بينها وبين رواد الجماعات الافتراضية وبصفة خاصة لمشاركتهم آرائهم في القضايا والمشكلات المجتمعية والسياسية والعمل على الاستجابة لما يطرحوه من حلول لمشاكل المجتمع وبالتالي يمكن الربط بين المشاركات الافتراضية والمشاركات الواقعية. ولذا على الحكومات أن تشكل فرق حوار واعية تتحاور مع أعضاء هذه المجتمعات. حيث طورت الكثير من الوزارات مواقع لها على شبكة الانترنت. فمثلاً إذا وفرت الوزارات منتديات للحوار يقودها الوزير المختص ويعلن عن مواعيد اشتراكه مع الجمهور بشكل دوري. وبالتالي يصبح ذلك أكثر فعالية واستثمار للتقنية في حل مشكلات الجماهير. ومن ثم لتحقيق التكامل بين ما هو واقعي على مستوى الوطن وما هو افتراضي.

ويمكن بصفة عامة وضع بعض الآليات العامة لتدعيم المشاركة عبر المجتمعات الافتراضية فيما يلي:

يلي:

١- مساعدة أعضاء المجتمعات الافتراضية على اكتساب المعلومات التربوية والتعرف على أهم الخدمات التي تقدمها المنتديات الجماعية والتعرف على القواعد الأخلاقية والاجتماعية التي تشكل عنصر الضبط لهذه الجماعات.

٢- مساعدة أعضاء المجتمعات الافتراضية على ابتكار هوية جماعية لهم تجمع بين أفراد هذه الجماعات لضمان استمراريتها.

٣- إرشاد أعضاء المجتمعات الافتراضية لمصادر المعلومات المختلفة وإرشادهم إلى أفضل الأساليب التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم والجهات التي يمكن أن يتعاونوا معها عند تنفيذ مشروعاتهم والمواقع الالكترونية التي يمكنهم التواصل معها والاستفادة منها وخاصة أنها توفر قدر كبير من المعارف والمعلومات.

من هنا نجد أن هناك تكامل بين المشاركة الواقعية والمشاركة الافتراضية خاصة وأن المشاركة الافتراضية أصبحت واقع يشترك فيه ملايين البشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المراجع

- ١- أحمد زايد: **المواطنة والمسئولية الاجتماعية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوى الحادي عشر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة)، في الفترة من ١٦ - ١٩/٥/٢٠٠٩م.
- ٢- جمال بندحمان: **المواطنة المسؤولة (دليل المفاهيم والمواضيع)**، المعهد العربي للتنمية والمواطنة، ٢٠١٣.
- ٣- العيدي صونية: **المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"**، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الثاني والثالث، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٦.
- 4- Gabriel De LA Paze: **Citizenship Identity and Social Inequality**, www.civiced.org/pdfs/delaPazGabriel.pdf .
- 5- **Karen Valentin**: Project Description, **Education, Mobility and Citizenship**, An Anthropological Study Of Educational Migration to Denmark, Denmark, 2010.
- 6- Gabriel De LA Paze: Op.Cit.
- 7- Grainne McKeever: **Social Citizenship and Social Security Fraud in UK and Australia**, Social Policy & Administration ISSN, Vol. 64, No. 4, 2012
- ٨- مكتب التوجيه المجتمعي: **المواطنة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، السنة الثانية، ابريل ٢٠١٠.**
- ٩- محمد عبد التواب أبو النور: **التنشئة الاجتماعية ودورها في اكتساب قيم المواطنة ومهاراتها**، بحث منشور، الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨.
- 10- Ben-Sira-Zeev: **Social Work in Health Care Needs "Challenges and Implications For Structuring Practice**, Journal- Article, Social Work in Health Care, Vol.13(1), 1997, p.p 142- 143
- ١١- ماهر عبد الرازق سكران: **استخدام العلاج المعرفي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس عشر، الجزء الثاني، حلوان، إبريل ٢٠٠٤.
- ١٢- حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤، ص ٢٢٩.
- 13- Commission of The European Communities: **Promoting European Framework for Corporate Social Responsibility**, Brussels, 2001.
- ١٤- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٢.
- 15- Irving Spergel: **community Problem Solving**, Encyclopedia of Social Welfare, 1977.
- ١٦- نبيل إبراهيم أحمد: **أساسيات خدمة الجماعة**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٢.

١٧- وليد رشاد ذكي: المواطنة في المجتمع الافتراضي "تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري، بحث منشور، المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، في الفترة من ١٦-١٩/٥/٢٠٠٩.

18-Youth Participation: **Social Policy and Development Division** متوفر على <http://social.un.org/youthyear/docs/youth-participationpdf> .

١٩- وليد رشاد ذكي: المواطنة في المجتمع الافتراضي "تأملات نظرية على مرجعية الواقع المصري مرجع سبق ذكره ، ص ٨.

٢٠- وليد رشاد ذكي: المشاركة عبر المجتمع الافتراضي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة العاشرة، العدد (١٠)، أكتوبر ٢٠١٠.

21-Ben Shneiderman : **National Initiative for Social Participation**, NISP White Paper, Department of Computer Science, University of Maryland College Park, MD 20742, USA June 2, 2009.

٢٢- لينة الجبوسي: دراسات في الديمقراطية ووسائل الاعلام، فلسطين، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠١٢.